

الرقم: خ 246/أ

التاريخ:

الموافق: 24/2/2017



تهدي وزارة خارجية الجمهورية اليمنية أطيب تحياتها إلى منظمة هيومن رايتس ووتش؛

وبالإشارة إلى رسالة المنظمة الموقرة بتاريخ 22 مارس 2017 والمتضمنة عدد من التساؤلات بعنوان "استخدام قوات الحوثي- صالح للألغام المضادة للأفراد والمركبات"، وفي هذا الشأن تود الوزارة التأكيد على التالي:

- حرص الحكومة اليمنية على تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق باتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، باعتبارها أحد أطراف الاتفاقية، ومن أوائل الدولة الموقعة عليها العام 1997 والمصادقة عليها العام 1999، مع الإشارة إلى أن الجمهورية اليمنية كانت على وشك أن يتم إعلانها كثالث دولة خالية من الألغام على مستوى العالم بحلول العام 2015 في أعقاب تطهير ما يعادل 85% من الألغام حتى بداية أحداث العام 2011.

- فيما يتعلق بالسؤال حول إذا ما تم زرع ألغام مضادة للأفراد في اليمن، مثلاً "قرب باب المنذب أو المخا، في محافظة تعز، أو في خور مكسر، البساتين، المدينة الخضراء أو أحياء أخرى من دار سعد أو ماس"، تود الوزارة التأكيد على أنه ليس هناك أي تواجد للجيش و اللجان الشعبية في محافظتي عدن وأبين، وبعض المناطق في محافظتي تعز ومأرب، في وقت تسيطر فيه جماعات إرهابية وقوى العدوان ومرتزقته على مساحات واسعة من تلك المناطق.

- تقوم الفصائل المسلحة والجماعات الإرهابية بإعادة استخدام شظايا وبقايا القنابل الانشطارية والعنقودية التي يستخدمها طيران العدوان ضد اليمنيين وتلك القنابل التي لم تنفجر وتصنيع الغام مضادة للأفراد والمركبات، كما أن آثار بقايا تلك القنابل الانشطارية والعنقودية مماثل لآثار الألغام حيث تنفجر بعد فترات مختلفة من إطلاقها.
- فيما يتعلق باستعداد الحكومة اليمنية لتشكيل لجان للتحقيق في موضوع الادعاءات بشأن زراعة الألغام في محافظة تعز، فلا تزال الحكومة مستعدة لتنفيذ ذلك فور توقف العدوان وتوفر الظروف الأمنية المناسبة نظراً لصعوبة الوصول إليها في الوقت الراهن.
- تؤكد الحكومة اليمنية على أنه لا توجد أية ألغام مضادة للأفراد بمخازن وزارة الدفاع.
- تحذر الحكومة اليمنية من خطورة قيام قوى العدوان بزراعة ألغام على امتداد الشريط الساحلي الغربي، وما له من آثار سلبية على سلامة الملاحة الدولية.
- تؤكد الحكومة اليمنية عدم حيازتها للألغام المصنفة في التقرير وذلك بحسب ما ورد بشأن نوعية الألغام وبلد المنشأ والتي تتناقض تماماً مع بيانات الألغام (النوعية وبلد المنشأ) التي كانت بجوزة وزارة الدفاع وتم التخلص منها بين عامي 2002م و 2007م ، إيفاء من الحكومة بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا " راجع تقارير الحكومة السنوية " .
- تأمل الحكومة موافاتها بأية بيانات ووثائق بشأن استخدام الألغام المضادة للأفراد ومواقعها للتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للقوانين والتشريعات الوطنية و الإلتزامات الدولية " راجع إفادة الحكومة اليمنية في الاجتماع السنوي الرابع عشر للدول الأطراف المنعقد في جنيف بتاريخ 28 نوفمبر 2015م " .

- كما تؤكد الحكومة اليمنية استمرارها في متابعة ومراقبة أية تطورات في هذا الجانب والتنسيق مع المنظمة.
- وإن الجمهورية اليمنية ممثلة بالمجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني تجدد موقفها المبدئي بأنها تمد يد السلام المنصّف والمُشرف للشعب اليمني وعلى استعداد للجلوس إلى طاولة الحوار مع الجارة السعودية التي تقود التحالف العربي على اليمن، وذلك بغية وقف الحرب، ورفع الحصار الشامل المفروض على اليمن أرضاً وإنساناً.
- وفي الختام تود الوزارة الإشارة إلى أن ما يُسمى في تقرير المنظمة بـ "قوات الحوثيين" هي قوات الجيش واللجان الشعبية، وهي الصفة الرسمية المعتمدة، والتي تعمل تحت مظلة وزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ الوطني.

تغتنم وزارة خارجية الجمهورية اليمنية هذه المناسبة لتعرب عن عظيم تقديرها وفائق احترامها إلى منظمة هيومن رايتس ووتش.



إلى /

منظمة هيومن رايتس ووتش